المفاهيم الرئيسية

# الديون السيادية وحقوق الانسان

مفاهيم رئيسية هي سلسلة تشرح بطريقة واضحة وسهلة العلاقة بين حقوق الإنسان والقضايا الرئيسية المتعلقة بالاقتصادات العادلة والمستدامة.

## هنا نجيب على:

ما هو الدين السيادي، ولماذا نحتاج إلى تغيير النظام الذي يحكمه؟

ما الذي نحققه من النظر إلى الديون من منظور حقوق الإنسان؟

ماذا تقول التزامات حقوق الإنسان عن الجهود اللازمة لتحقيق العدالة فيما يتعلق بالديون؟

كيف يمكننا تحميل الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة القوية المسؤولية عن التدابير المتخذة في هذا المجال؟

CENTER for ECONOMIC and SOCIAL RIGHTS

• من خلال تغيير طريقة عمل النظام المالي العالمي، يمكننا إنشاء اقتصاد يمكن للدول فيه أن تعتمد على الديون بوصفها أداة لضمان حصولنا جميعًا على ما نحتاجه لعيش حياة كريمة، وفي الوقت نفسه تعزز اقتصاداتها.

• في الوقت الحاضر، تواجه البلدان، من فئتي الدخل المنخفض والمتوسط، حلقة مفرغة من الإفراط في الاعتماد على الديون الخارجية، إذ تقترض بشروط غير ملائمة تميل لصالح المقرضين من القطاع الخاص. النتيجة؟ تتقلص ميزانيات الحكومات، ويتم خصخصة الخدمات العامة، ويتم تخفيض برامج الحماية الاجتماعية، ويقع العبء الأكبر على كاهل الفئات التي هي بالفعل تعاني من التهميش.

• تقدم حقوق الإنسان أداة لإظهار - ومعالجة - التكاليف الاجتماعية الحقيقية لهذه القرارات التي تبدو تقنية، و إحداث تغيير مستدام لنظام معطوب.

# 1. ما هو الدين السيادي، ولماذا نحتاج إلى تغيير النظام الذي يحكمه؟

الدين السيادي أو الحكومي أو العام أو الوطني، كلها مصطلحات لوصف المبلغ الذي تدين به الدولة لأطراف أخرى. إذ ينشأ عن اقتراض الأموال التزامًا بتخصيص الموارد لدفع (وتسمى أيضًا خدمة) ذلك الدين، وهي عملية يتراكم على أثرها أيضًا فوائد. الدين يمكن أن يكون محليًا (مستحقًا لمقرضين داخل الدولة) أو خارجيًا (مستحقًا لمقرضين أجانب). كذلك المقرضون يمكن أن يكونوا من القطاع العام (متعدد الأطراف وثنائيًا) أو القطاع الخاص.

من الأسطورة أن نقول إن الحكومات بحاجة إلى أن تعيش "في حدود إمكانياتها" بالطريقة نفسها التي قد تعيش بها الأسرة.

عندما يتم الاقتراض الحكومي وفق تخطيط جيد، فإنه يمكن أن يلعب دورًا رئيسيًا في ضمان حصولنا جميعًا على ما نحتاجه لعيش حياة

من الأسطورة أن نقول إن الحكومات بحاجة إلى أن تعيش "في حدود إمكانياتها" بالطريقة نفسها التي قد تعيش بها الأسرة.

كريمة. فالاستثمارات التي تعتمد على القروض لها على مستوى الاقتصاد "آثار متضاعفة" يمكن أن تعم بالفائدة علينا جميعًا. لنفترض، على سبيل المثال، أن الحكومة تأخذ قرضًا للاستثمار في خلق وظائف جديدة وزيادة أجور العاملين في القطاع العام، مثل الممرضات والمعلمين/ات. في تلك الحالة لن يؤدي ذلك إلى تحسين في إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية العامة والتعليم فحسب، بل سيمكن هؤلاء العمال أيضًا من إنفاق المزيد في أوجه الاقتصاد المختلفة. هذا بدوره يخلق عائدات جديدة الشركات. ويمكن لهذه الشركات بعد ذلك إعادة استثمار إيراداتها لتوظيف المزيد من الموظفين وهم في المقابل، سينفقون المزيد- وهلم جرا. هكذا يتعزز مستوى الدخل الوطني، مما يحافظ على مستويات الديون مستدامة. لهذا السبب، من الأسطورة أن نقول إن الحكومات بحاجة إلى أن تعيش "في حدود إمكانياتها" بالطريقة نفسها التي قد تعيش بها الأسرة.

لكن بلدان عديدة من فئتي الدخل المنخفض والمتوسط تواجه حلقة مفرغة من الإفراط في الاعتماد على الديون الخارجية. فأحكام القرض وشروطه – وكذلك العملة المتعامل بها – تؤثر على مدى إمكانية إدارة مدفوعات الديون. أن عدم المساواة التي تعتري النظام المالي العالمي تعني أن الشروط والأحكام تختلف بين البلدان. على وجه الخصوص، غالبًا ما تضطر البلدان ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة إلى الاعتماد على أسواق مالية دولية غير خاضعة للتنظيم وتميل لصالح المقرضين من القطاع الخاص. فالبلدان من هاتين الفئتين عادة ما ينظر إلى "جدارتها الائتمانية" بوصفها أكثر خطورة. لذلك، ينتهي بهم الأمر بالاقتراض بمعدلات فائدة عالية بعملة الدولار. وعندما تعاني تلك البلدان لخدمة مثل هذه الديون، يتعين عليهم إعادة التفاوض بشأن القرض (المعروف باسم إعادة هيكلة الديون). غالبًا ما يتضمن ذلك الحصول على قروض إضافية من جهات الإقراض العامة، التي تفرض شروطًا مجحفة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة وسن سياسات محددة.

لهذا السبب، غالبًا ما تتم خدمة الدين على حساب الاستثمار الاجتماعي. عندما تشكل مدفوعات الديون ضغوطًا على الميزانيات الحكومية، أو عندما يأتي تخفيف الديون بشروط مرفقة، فإن هذا يؤدي إلى خصخصة الأصول العامة؛ تخفيضات في برامج الحماية الاجتماعية؛ وسحب الاستثمار في الخدمات العامة الأساسية. وذلك ما يؤدي بدوره إلى تدهور جودة تلك الخدمات ومدى وصولها مع توسيع الفجوة التي تعانيها المجتمعات المهمشة. على سبيل المثال، قبل جائحة كوفيد- 19، اضطرت 64 دولة إلى إنفاق المزيد على مدفوعات الديون أكثر من الرعاية الصحية. يُذكر أيضًا أن النساء والفتيات غالبًا ما يعانين أكثر من غيرهن فيما يتعلق بالتخفيضات التي تصيب الإنفاق الاجتماعي . إذ يُعتمد على رعايتهن غير مدفوعة الأجر وعملهن المنزلي لسد الفجوة، وهذا ما يؤدي إلى تفاقم انعدام أمنهن الاقتصادي وحراكهن الاجتماعي.

تعد تجربة أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين مثالًا توضيحيًا على هذه الحلقة المفرغة. إذ بعد تدفق الائتمان من البنوك التجارية وغيرها من مقرضي القطاع الخاص، أدى ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور أسعار الصرف إلى أزمة ديون. ومع عدم وجود آلية متعددة الأطراف لمعالجة إعادة هيكلة الديون السيادية، كان على البلدان أن تتفاوض مع الدائنين كل على حدى، وقد أصروا بدورهم على قبول تدخل صندوق النقد الدولي. وبالطبع، جاء هذا التدخل مشروطًا: مثل إجراءات التقشف وغيرها من إصلاحات نيوليبرالية. نتيجة لذلك ارتفعت معدلات البطالة، وانخفض مستوى الدخول، وازدادت تكاليف المعيشة - مما أدى إلى تفاقم الفقر واللامساواة.

شغلت الديون السيادية المجتمع الدولي على مدى عقود. لكن جائحة كوفيد19- كانت جديرة بإبراز ظلم النظام المالي العالمي بصورة أوضح من أي وقت مضى. بالنسبة للعديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، أصبح الاقتراض أكثر تكلفة وأصبحت مدفوعات الديون أشد وطأة. من المتوقع أن يؤدي الاضطراب المالي الناجم عن الجائحة إلى وقوع - أو تفاقم - أزمات في الديون السيادية في كثير من البلدان. فبدون اتخاذ إجراءات عالمية جريئة بشأن الديون، فإن التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها سيزداد سوءًا إلى حد كبير.

إذ يُعتمد على رعايتهن غير مدفوعة الأجر وعملهن المنزلي لسد الفجوة، وهذا ما يؤدي إلى تفاقم انعدام أمنهن الاقتصادي وحراكهن الاجتماعي.

# 2. ما الذي نحققه من النظر إلى الديون من منظور حقوق الإنسان؟

لطالما كان يُنظر إلى الديون بوصفه قضية مالية عامة. على وجه الخصوص، تعتبر القدرة على تحمل الدين (أو مدي استدامة الدين) عاملاً في تحديد استقرار الاقتصاد الكلي للبلد. فغالباً ما يتم تحليل مدي استدامة الدين ( أو القدرة على تحمله) من خلال النظر في ما إذا كانت الإجراءات اللازمة لخدمة الديون متوافقة مع الحفاظ على النمو الاقتصادي. هنا، تُستخدم مؤشرات مالية معقدة لإبراز قدرة البلد، الحالية والمستقبلية، على خدمة ديونها. العنصر الغائب من هذه المعادلة هو كيفية تأثير هذه الإجراءات على الناس.

على الرغم من ذلك، يظل هناك الكثير من الأدلة على أن الإفراط في الاستدانة، وما يغذيها من اتجاهات على مستوى السياسات، لها آثار مدمرة على حقوق الناس.ومن ثم، فإن الاعتراف بأن الديون السيادية هي إحدى قضايا حقوق الإنسان يساعدنا لا شك على إدراك التكاليف الاجتماعية الحقيقية لهذه القرارات المالية التي تبدو تقنية، ومعالجتها معالجة صحيحة. وهذا بدوره يعطينا أدوات التحقيق في كل من شرعية القرض (أي ما إذا كان قد تم التعاقد عليه للمصلحة العامة أم غير ذلك) واستدامة القدرة على سداد الدين الناتج (أي ما إذا كانت المدفوعات تنتهك قدرة الحكومة على الاستثمار في إعمال حقوق الناس).

ومن ثم، فإن الاعتراف بأن الديون السيادية هي إحدى قضايا حقوق الإنسان يساعدنا لا شك على إدراك التكاليف الاجتماعية الحقيقية لهذه القرارات المالية التي تبدو تقنية، ومعالجتها معالجة صحيحة.

في هذا السياق، هناك تكلفة اجتماعية من المهم فهمها، وهي العلاقة بين مستويات الديون السيادية المتزايدة وديون الأسر المعيشية، وأنها علاقة قائمة على التعزيز المتبادل. إذ عندما تتراجع الحكومات عن الخدمات العامة وأنظمة الحماية الاجتماعية، تظهر الحلول الفردية القائمة على السوق لتسد الفجوة. بالنسبة لمن يستطيعون تحمل تكاليفها، يعني هذا اللجوء لمستشفيات خاصة، ورعاية خاصة للأطفال، وكذلك المدارس، والتأمين الخاص، والمعاشات التقاعدية، ودور الرعاية الخاصة وما إلى ذلك. و بالنسبة لمن لا يستطيعون، فإن هذا يعني الاقتراض أكثر فأكثر للحفاظ على مستوى معيشتهم.

في العديد من البلدان، نجد كثير من الناس يفتقرون إلى مصادر الإقراض الرسمية. وفي حالات أخرى، أدى رفع القيود المالية إلى جعل مصادر الإقراض الرسمية أقل أمانًا. هذا تحديدًا ما يفضي بنا إلى الإقراض المفترس. أسعار الفائدة المفرطة، الشروط التعاقدية التعسفية، تجريم المدينين وممارسات التحصيل القاسية تصبح عبئًا محققًا. يتحول هذا بسرعة إلى حلقة لا تنتهي من المآسي الشخصية والعائلية والاجتماعية لكثير من الناس - مما يعرض حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية لخطر أكبر ويقوض قدرتهم على تأمين رفاههم وتحقيق قدراتهم المحتملة.

وتسليط الضوء على هذه التأثيرات وتداعياتها على حقوق الإنسان، يؤكد أن لدينا جميعًا مصلحة – وينبغي أن نكون قادرين على المشاركة بشكل هادف - في المناقشات الخاصة بالسياسات واتخاذ القرارات بشأن الديون السيادية. هذا بالفعل ما يمكن أن يساعد في تصحيح أوجه التفاوت في مستويات القوة فيما يخص قرارات المتعلقة بسياسات بالديون. ذلك أن أزمات الديون غالبًا ما تؤثر في

من يعانون الفقر - لا سيما النساء والشعوب الأصلية والعاملين في القطاع غير الرسمي - أكثر من غيرهم. على الرغم من ذلك، فإن النقاشات حول وضع حلول لهذه الأزمات هي نقاشات تأتي في أروقة النخبة، فنجدها إلى حد كبير لا تعبأ بتجارب غالبية المجموعات المتضررة. لذا يتطلب النهج القائم على الحقوق في التعامل مع الديون قدرًا أكبر من الشفافية والمساءلة، الأمر الذي من شأنه إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرار بشأن القضايا المتعلقة بالديون.

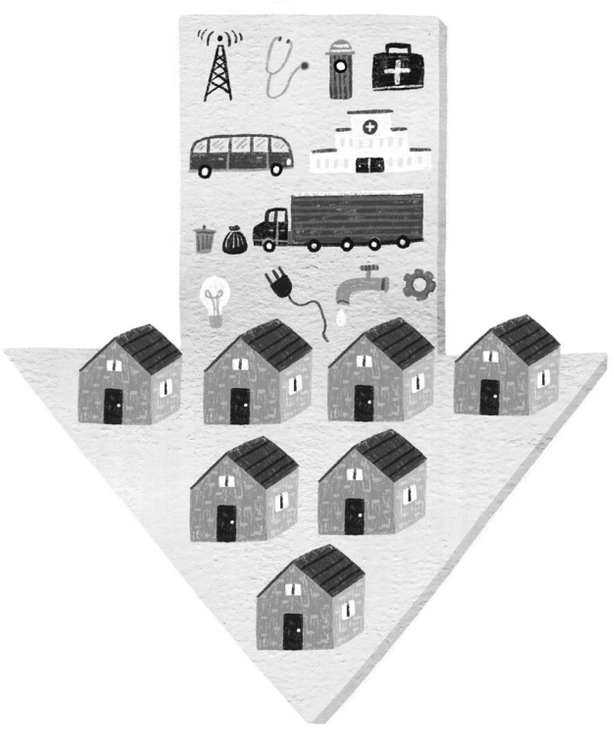

# 3. ماذا تقول التزامات حقوق الإنسان بشأن الإجراءات اللازمة لتحقيق العدالة المتعلقة بالديون؟

توفر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إطارًا عمل للتحرك من أجل عدالة الديون، وذلك لأنها تمنح الجميع الشروط الملموسة والمحددة الضرورية للكرامة والحرية والرفاه . لكن، لجعل هذه الاستحقاقات حقيقة واقعة يتطلب الأمر دورًا نشطًا للحكومة في توفير السلع العامة والخدمات الأساسية التي تقدم للجميع، لا لمن يستطيعون الدفع فقط؛ وكذلك في إعادة توزيع الموارد لدعم احتياجات الأسر المعيشية، متضمنًا ذلك تدابير تتخذ من خلال خطط الحماية الاجتماعية الشاملة؛ والاهم من هذا وذاك، تعبئة الموارد لتنفيذ كل هذا.

لإعمال الحقوق إلى أقصى حد ممكن، ينبغي على الحكومات تعبئة الحد الأقصى من الموارد المتاحة. تشمل الموارد تلك المتاحة دوليًا. هذا يعني أنه في حالة عدم امتلاك الحكومات موارد كافية محليًا، ينبغي عليها طلب المساعدة الدولية- متضمنًا ذلك طرق الاقتراض الحكومي. هناك أيضًا واجب تقديم المساعدة. ينبع هذا من التزامات الدولة خارج حدودها الإقليمية التي تقع على عاتق الحكومات (بعبارة أخرى، الالتزامات التي تقع على عاتقها تجاه الناس خارج حدودها)، من بينها التعاون الدولي.

مثل هذا التعاون أمر بالغ الأهمية من أجل زيادة فرص الحصول على التمويل للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. هنا تشمل الخيارات ما يلي:

- حقوق السحب الخاصة (SDRs)، هي أحد الأصول التي أنشأها صندوق النقد الدولي، التي تسمح للبلدان بالوصول إلى مصادر العملات الأجنبية دون ديون إضافية؛
- المنح غير المشروطة، التي لا تحتاج إلى سداد؛
- الإقراض الميسر، الذي يظل مفضيًا إلى الديون، لكن بشروط وأحكام ملائمة.

في يوليو/تموز، دعم صندوق النقد الدولي خطة لإصدار 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة. هذا أقل بكثير من 1 - 3تريليون

هيكلة أعباء الديون الثقيلة بشكل منهجي (أو حلها بشكل عادل) لهو أمر ضروري. في غياب مثل هذه العملية، فإن البلدان المتخلفة عن سداد الديون الخارجية تخاطر بفقدان الوصول إلى الائتمان الأجنبي وتخشى أن تستهدفها الصناديق الانتهازية. هناك دعم متزايد لمثل هذه الإصلاحات، تشمل ما يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة. لكن، حتى الآن ما زال هناك نقص في الجهود العملية.حتى الآن ما زال هناك نقص في الجهود العملية.

كما تحظر التزامات الدول خارج حدودها الإقليمية الإجراءات التي من المحتمل أن تضر بحقوق الناس في الخارج أو تمنع حكومات أخرى من الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ذلك أن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الديون الخارجية وحقوق الإنسان تحدد كيفية تطبيق هذه الالتزامات في حالة تحمل الحكومات ديونًا خارجية. هذه المبادئ التوجيهية تشدد على أن المقترضين والمقرضين يتشاركون المسؤولية عن الديون المرهقة. تدعو المبادئ إلى وضع إطار لضمان الشفافية والمساءلة في مفاوضات القروض. وفي هذا السياق فإن إدراج تقييمات الأثر على حقوق الإنسان في تحليلات القدرة على تحمل الديون هو جزء أساسي من هذه العملية.

تماشيًا مع هذه الالتزامات، ينبغي على الحكومات المقترضة ضمان ألا تؤدي مدفوعات الديون إلى تحويل الموارد من الخدمات الاجتماعية أو اتخاذ تدابير لخصخصة الأصول العامة اللازمة لإعمال الحقوق. كذلك ينبغي للمقرضين (الذين هم في الواقع في وضع تفاوضي أقوى) أن يساعدوا في تسهيل ذلك، بما يعكس مسؤوليتهم المشتركة عن الديون. يشمل هذا التزامًا بأداء العناية الواجبة لغرض القرض و قدرة المقترض على السداد. قد يكون حل أزمات الديون غير المستدامة (بما في ذلك من خلال الإعفاء غير المشروط للديون) ضروريًا للوفاء بهذه الالتزامات، وقد أصبح بالفعل أكثر إلحاحًا في ظل الجائحة.

تتحدد الاحتياجات الخاصة بحسب ظروف كل بلد. لكن بالنسبة لكثير من البلدان، لن يكون تأجيل سداد الديون (تجميد مؤقت) وإعادة الهيكلة (تغيير شروط وأحكام القرض) بالأمر الكافي. المطلوب هو إلغاء الديون (التنازل الكامل) والعفو (تنازل جزئي). يشمل هذا القروض المستحقة للمقرضين من القطاع الخاص، والقطاع العام أيضًا. كانت مجموعة العشرين قد قدمت في أبريل/نيسان عام 2020 مبادرة تعليق خدمة الدين (DSSI)، مما أدى إلى تأجيل سداد قروض بقيمة 12 مليار دولار أمريكي لمدة ثمانية أشهر. لكن 73 دولة فقط تأهلت وقدمت 40 دولة مؤهلة طلبات؛ ومن المقرر أن تنتهي صلاحية هذه المبادرة في نهاية عام 2021. خلاصة القول هنا، أن هذا لا يرقى إلى مستوى معالجة استنزاف الموارد المحلية في هذه الأوقات غير المستقرة.

إن زيادة إمكانية الوصول إلى التمويل أو منح فترة سماح مؤقتة للديون يمكن أن يوفر سيولة طارئة منخفضة التكلفة (أو سيولة نقدية). يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحرير الحيز المالي / المساحة المالية الحيوية والضرورية (أو درجة المرونة التي تتمتع بها الحكومة بشأن قرارات سياستها المالية) لتعزيز الإنفاق على الصحة، ودعم سبل عيش الناس، وغير ذلك من الخدمات الحيوية لحماية الحقوق من التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد19-. لكن لكي تكون فعالة، ينبغي اتباع هذه التدابير جنبًا إلى جانب مع إن زيادة إمكانية الوصول إلى التمويل أو منح فترة سماح مؤقتة للديون يمكن أن يوفر سيولة طارئة منخفضة التكلفة (أو سيولة نقدية). يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحرير الحيز المالي / المساحة المالية الحيوية والضرورية (أو درجة المرونة التي تتمتع بها الحكومة بشأن قرارات سياستها المالية) لتعزيز الإنفاق على الصحة، ودعم سبل عيش الناس، وغير ذلك من الخدمات الحيوية لحماية الحقوق من التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد19-. لكن لكي تكون فعالة، ينبغي اتباع هذه التدابير جنبًا إلى جانب مع جهود أخرى لتحسين تحصيل الإيرادات، وكفاءة الإنفاق، وضبط عمل القطاع الخاص. علاوة على ذلك، قد يكون الإصلاح الجوهري والشامل ضروريًا لتهيئة بيئة دولية تفضي إلى الإعمال الكامل للحقوق.

إن كثير من التحديات التي تواجه البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تعد تحديات أكثر هيكلية. فهي تنتج عن نظام مالي عالمي يخلق ساحة لعب غير متكافئة بين الدائنين والمدينين؛ تفتقر إلى إجراءات تفاوض شفافة وتشاركية؛ يشمل ذلك هيكل تصويت في المؤسسات المالية الدولية يركز السلطة في أيدي الدول الغنية؛ ويعتمد على تعريفات ضيقة للقدرة على تحمل الديون أو استدامتها. لذا فإن تصميم عملية شاملة وشفافة وتتم في الوقت المناسب وقابلة للتنفيذ لإعادة هيكلة أعباء الديون الثقيلة بشكل منهجي (أو حلها بشكل عادل) لهو أمر ضروري. في غياب مثل هذه العملية، فإن البلدان المتخلفة عن سداد الديون الخارجية تخاطر بفقدان الوصول إلى الائتمان الأجنبي وتخشى أن تستهدفها الصناديق الانتهازية. هناك دعم متزايد لمثل هذه الإصلاحات، تشمل ما يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة. لكن، حتى الآن ما زال هناك نقص في الجهود العملية.

# 4. كيف يمكننا تحميل الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة القوية المسؤولية عن أفعالهم بشأن عدالة الديون؟

لا شك أن أزمة الديون التي تلوح في الأفق، وتواجهها الآن بلدان كثيرة من فئتي الدخل المنخفض والمتوسط، كان الشاحذ والسبب المباشر لها هو جائحة كوفيد- 19. لكن ثمة أسباب أعمق بكثير. يمكن إرجاعها إلى فشل الحكومات في الامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، حيث تفاوضت وأعادت التفاوض بشأن كيفية عمل النظام المالي العالمي. فقد كان لهذا، من ناحية، أن يفتح مساحة للنقاش حول كيفية إدارة النظام الاقتصادي العالمي بشكل مختلف. لكن، على الرغم من ذلك، ظل هذا النظام يعمل بطريقة تمنح الامتيازات لأصحاب المصالح المكتسبة القوية، التي تستمر في رفض الحجة القائلة بأنها ملزمة بضمان إعادة توزيع أكثر عدلاً للموارد داخل الاقتصاد العالمي. في مواجهة هذه المقاومة القوية، نحتاج إلى أن مزيد من الجرأة والإبداع في استراتيجياتنا وتكتيكاتنا، مضتمنًا ذلك:

### (أ) فك شفرات الظلم بالنظام المالي العالمي

قد يكون من الصعب ربط النقاط بين الاقتراض الحكومي؛ وقرارات التمويل العام؛ والصراعات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الناس في حياتهم اليومية. ليس من السهل جمع الأدلة التي نحتاجها لإظهار العلاقات بين هذه العناصر. لمواجهة هذا التحدي، ما زالت الجهات الفاعلة في مجتمع حقوق الإنسان تطالب الحكومات يومًا بعد يوم بإجراء تقييمات لأثر حقوق الإنسان عند اتخاذ قرارات بشأن الحصول على قروض جديدة وبشأن إعادة هيكلة القروض الحالية. ويتمثل فحوى الحجة هنا أنه لكي تكون مثل هذه التقييمات فعالة، يعتبر التعاون متعدد التخصصات أمراً حتمياً. على سبيل المثال، نشرنا في 2018 ورقة تقييم التقشف، التي تقدم إطارًا منهجيًا قابلاً للتكيف لتوجيه عملية إجراء مثل هذه التقييمات.

### المناصرة الجماعية من أجل عدالة الديون

في كثير من الأحيان، يكون هناك تغاض عن التأثير الاجتماعي لقرارات الاقتراض أو التقليل من شأن هذا التأثير في المفاوضات حول الشروط والأحكام المحددة لقرض معين، في الوقت الذي تتعرض فيه أصوات الأفراد والمجتمعات الأكثر تضررًا منها للتجاهل. لمعالجة هذا الأمر، قمنا بدعم الشركاء وانضممنا إلى التحالفات من أجل الطعن في شروط وأحكام عمليات الإنقاذ القطاع

العام؛ قروض صندوق النقد الدولي وغيرها من الجهود لمعالجة أزمات الديون. في مصر، على سبيل المثال، لفتنا الانتباه إلى المخاوف المتعلقة بسياسات التقشف التي رافقت القرض الذي حصلت عليه البلاد البالغ 12 مليار دولار أمريكي في عام 2016. وفي جنوب إفريقيا، سلطنا الضوء على كيفية استخدام المخاوف المبالغ فيها بشأن مستويات الديون كذريعة لتطبيق استقطاعات حادة من الميزانية في السنوات الأخيرة. في الإكوادور، طالبنا صندوق النقد الدولي بإعادة التفكير في دوره في صنع السياسة الاقتصادية.

## وضع جدول أعمال للإصلاح القائم على الحقوق

كما أوضحنا أعلاه، يقع على عاتق الحكومات التزامات في مجال حقوق الإنسان تنطبق عند تصرفها بوصفها أعضاء في المؤسسات المالية الدولية. هناك عدد من الطرق التي تنطبق بها هذه الالتزامات مباشرة على هذه المؤسسات نفسها. لكن، قد يصعب أن نوضح بدقة المطالب التي يمكننا تقديمها للحكومات بما يتماشى مع هذه الالتزامات. غالبًا ما تظل هذه الالتزامات عامة وعالية المستوى. لتعميق فهم إمكانيات الحقوق في دعم إصلاحات محددة للنظام المالي العالمي، فإننا نعزز روابط جديدة عبر الحركات المتحالفة. على سبيل المثال، نحن جزء من التجمع التقدمي الدولي لعدالة الديون Debt Justice Collective Progressive International وقد ساهمنا في مخطط عدالة الديون Debt Justice Blueprint. سعى عدد من الملخصات في سلسلة تعافي الحقوق Recovering Rights الخاصة بنا إلى إزالة الغموض عن بعض المناقشات الرئيسية المتعلقة بتمويل الديون في سياق أزمة كوفيد- 19، ومعايير حقوق الإنسان التي ينبغي أن توجهها.

# هل تريد معرفة المزيد؟

فيما يلي بعض الموارد الإضافية حول هذا العدد من السلسلة:

•حقوق لا ديون: مقال بقلم أليسون كوركري وإيجناسيو سايز وخوان بابلو بوهوسلافسكي حول كيف يجب أن تكون حماية الحقوق مبدأً أساسيًا لعدالة الديون.

• تحرير الحيز المالي: مقال بقلم إجناسيو سايز حول حاجة البلدان الأكثر ثراءً والمؤسسات المالية الدولية إلى رفع الحواجز التي تفرضها سياسات الديون والضرائب على الحيز المالي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل كضرورة حتمية للصحة العامة العالمية وانتزامات حقوقية نافذة.

• موجز تعافي الحقوق: إحاطات جماعية تعاونية تترجم مبادئ حقوق الإنسان إلى توصيات سياسية ملموسة لتحويل النظام الاقتصادي في أعقاب كوفيد- 19. تشمل قضايا مثل التزام الحكومات باستثمار "أقصى الموارد المتاحة" في حقوق الإنسان، والتدابير الضريبية التصاعدية، وتمويل الديون، والمساواة بين الجنسين، وغيرها.

تقييم التقشف: رصد الآثار المترتبة على حقوق الإنسان في ضبط أوضاع المالية العامة: موجز يحدد الإرشادات العملية لصانعي السياسات وهيئات الرقابة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وغيرهم ممن يسعون إلى تقييم ومعالجة عواقب التقشف المتوقعة على حقوق الإنسان.

تقييمات تأثير حقوق الإنسان وسياسة الأدلة في صنع السياسات الاقتصادية: مقال بقلم أليسون كوركري وجلعاد إيزاك يجادلان بأن التحيزات في "البنية التحتية المعرفية" للاقتصاد يجب فهمها ومعالجتها بشكل كامل لتقييم تأثيرات خيارات السياسات الاقتصادية على حقوق الإنسان.